أحوال (لمَّا) النّحوية

أ ـــ السيد حسين مسعود ـ كلية التربية ـ براك الشاطئ ـ جامعة سبها

المقدمة :

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

أمَّا بعد فهذا بحث وجيز أُريد به بيان أنواع (**لمّا**) والفروق بينها، جامعًا لأشتاتها، أسميته: (**أحوال لمَّا النحوية**)، فأقول مستعينًا بالله الكريم: تُعدُّ (لمّا) إحدى وسائل التعليق السياقي، حيث تأتي لتعليق حدثين، ويكون شرطها معلومًا؛ أي: لا شكَّ في وقوعه، ويترتّب على الحدث الأوّل حصول الحدث الثاني، ويتداخل معه زمنيًا، وهي تدل على شدة الارتباط بين شرطها وجوابها.

يقول ابن منظور: وأمَّا (**لَمَّا**)، مرسلة الألف مُشَدَّة الميم غير منونة، فلها معانٍ في كلام العرب [1]:

أحدُها: تكون بمعنى الحين إذا ابتُدئ بها، أو كانت معطوفة بواو أو فاء وأُجيبت بفعلٍ يكون جوابها.

ثانيها: تكون بمعنى (**لم**) الجازمة.

ثالثها: تكون بمعنى (**إلاَّ**) وهي لغة هذيل. قال الهروي: ((وأمَّا وقوعها بمعنى (إلاَّ) فقولك: مَا أَتاني مِنَ القَومِ لَمَّا زيدٌ، تريد: إلاَّ زيدٌ)) [2].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ((لَمَّا، مُرَكَّبَةٌ مِنْ (**لَمْ، وما**) هي نَقِيضَةُ (**قَدْ**) وَتَنْفِي مَا تُثْبِتُهُ مِنَ الْخَبَرِ الْمُنْتَظَرِ)) [3]؛ أي: أنَّ **لمّا** تتألف من كلمتين هما (**لم**) و(**ما**) مع احتفاظ كل منهما بمعناها قبل التركيب يقول سيبويه: ((**وما** في **لمَّا** مغيرةٌ لها عن حال **لم**))[4]، وهذا معناه أنَّ (**لم**) لنفي ما مضى و(**ما**) لنفي ما قَرُبَ من الحاضر، فاجتمع في (**لمَّا**) معنيان هما استطالة زمن النفي نحو:(نَدِمَ ولمَّا ينفعُهُ النَّدم)، فعدم النفع متصل بحال المتكلم، وهذا هو المراد، ومعنى التوقع والانتظار [5].

يقول ابن مالك [6]: حَرْفُ وُجُوبٍ لِوُجُوْبٍ (لَمَّا) أُوْلِيَ فِعْلًا ماضيًا كـ (اهْتَمَّا)
وَبَـعْدَ تِـلْوِهَا جَـوَابُ مِثْلُه كـ (الفَضْلِ لَمَّا جَاءَ سُرَّ أَهْلُه)
وَقَدْ يُـجَابُ بِـابْتِدَاءٍ مَـعَ فَـا وَبِـ (إِذَا) فُـجَاءَةٍ قَدْ يُكْتَفَى
وَرَاْدَفَتْ حِيْنًا لَدَى أَبِي عَلِي وَسِيْبَوَيْه ذُو المَقَالِ الأَوَّلِ
وَرَاْدَفَتْ (إِلَّا) بِـإِثْرِ قَسَمٍ وَبَعْدَ نَفْيٍ ذَاْكَ أيضًا قَدْ نُمِي

(لمَّا) في العربية على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: (لمّا) الجازمة [7] **النافية:** تدخل على المضارع فتجزمه وتقلب معناه إلى المضي[8] كـ(لم)، في نَحْو قوله تعالى:[أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢]،[9] [أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ١٦]،[10].

(لمْ، ولمّا) تشتركان في أمور قال ابن هشام: ((هي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المُضيِّ)) [11]، **أولًا:** الحرفية. **ثانيًا:** الجزم. **ثالثًا:** النفي. **رابعًا:** القلب.

خامسًا: الاختصاص بالفعل المضارع. **سادسًا: دخول الهمزة عليهما،** قال الرّضي [12]: ((إذا دخلت همزة الاستفهام على **(لم)** و **(لمَّا)**، فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمرٍ يعرفه، قال تعالى: [قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ١٨][13]، وقوله تعالى: [أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ١] [14]، وقول الشاعر:

إلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إلَيْكُمْ ألَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِيْنَا [15]

وتفترقان مِنْ وجوه:

أوّلها: أنَّ **(لم)** لنفي **(فَعَل)**، أي الماضي؛ لأنَّها تقلبُ معنى الفعلِ المضارع إلى معنى المضي بينما **(لمّا)** لنفي **(قَدْ فَعَلَ)**[16]، وعليه فالمنفي بها آكد من المنفي بـ**(لم)**، والمعنى أنَّها تؤكد وقوع ما دخلت عليه بعد[17]، كقوله تعالى:[أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۖ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىٓ ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ٨] [18]، وقوله تعالى: كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ٢٣] [19]، وكلاهما أمر حتمي مقضي إن شاء الله في معتقد المؤمنين، حيث إنَّك إذا قلت: (لم يأتِ زيدٌ) فهذا إخبار بما وقع، وليس فيه تأكيد بخلاف قولك: (حضرتُ ولمّا يأتِ زيدٌ)، فلا يُقال هذا إلاَّ في سياق التأكيد، كما في الآيتين السابقتين **فالأولى** تؤكد وقوع العذاب على المشككين في نبوة المرسلين وصدق رسالاتهم، **والثانية** تؤكد أنَّ ما قدّره الله مقضيٌ لا محالة، وإن استبطأه المبطئون غير أنَّ لله سننًا كونية جارية لا تتخلف ولا تتبدل.

ثانيها: أنّ (لمّا) تكون اسْمًا، قال ابن السّراج: ((وجوابُ **(لمّا)** قد فَعلَ، يقول القائل:(لمَّا يفعلْ) فيقول: (قد فعَلَ)، ويقول أيضًا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وتقول:(لمَّا جئتَ جئتُ)، فيصيرُ ظرفًا)) [20]، دون **(لَمْ)** في نحو قوله تعالى: [فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ

مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ][21].

وفي تفسير قوله تعالى: [مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ١٧] [22]. قال عبد القاهر الجرجاني: ((**لمَّا**: ظرف زمان ماضٍ لا يتم إلاَّ بصلتِّه))[23].

ثالثها: أنَّه يجوزُ الوقفُ على (لمّا) دون (لَمْ) في نحو: (دخلتُ المدينةَ **ولمّا**)، فكأن الوقف جاز على **(لمّا)** من تشبيههم إيَّاها معنى بـ**(قد)** قال أبو حيَّان: ((ولما كانت **(لمَّا)** لنفي قد فعل أجازوا الوقف على لمَّا، فقالوا: قاربْتُ المدينةَ ولمَّا؛ أي: لم أدخلها)) [24]، في التأكيد والوقوع، فهذا الفرق متفرع عن الفرق الأول.

رَابِعُهَا: أنَّ الفعل بعد **(لمَّا)** يجوز حذفه اختيارًا، فتقول في نحو: (توضأتُ **ولمّا** أُصلّ)، (توضأتُ **ولمّا**...) فتحذف الفعل، وهذا ـ أيضًا ـ متفرّع عمَّا سبق؛ لإرادة المشابهة معنى ولفظًا، والمعنى أنَّ الشبه المعنوي سرى إلى السياق اللَّفظي بجامع الإلحاق والنظير.

وللعلماء عللٌ وأسبابٌ في علّة جواز هذا الحذف.

أوَّلها: أنَّ قرينة الوقوع السابقة لـ**(لمّا)** أجازت حذف الفعل، قال ابن يعيش: ((كأنَّهم اتسعوا في حذف الفعل بعد **(قَدْ)** وبعد **(لمَّا)**؛ لأنَّهُمَا لتوقُّعِ فعل؛ لأنك تقول: (قد فعل) لِمن يتوقع ذلك الخبرَ وتقول: **(فَعَلَ)** مبتدِئًا من غير توقعه، فساغ حذفُ الفعل بعد **(لمَّا)** و**(قَدْ)** لتقدم ما قبلهما ولم يسغ ذلك في **(لَمْ)**، إذ لم يتقدّم شيءٌ يدلُّ على المحذوف)) [25].

ثانيها: أنَّ اسمية **(لمّا)** في بعض السياقات أجاز حذف الفعل بعدها تشبيهًا، قال أبو علي الفارسي: ((وإنَّمَا حَسُنَ أن تحذفَ الفعل بعد **(لمَّا)** ولم يحسن ذلك في **(لم)**؛ لأنَّهم لمَّا استعملوها ظرفًا في قولهم: (لمَّا جئتَ جئتُ)، وقعت موقع الأسماء فأشبهتها، فلمَّا أشبهتها حسُن ألَّا يقع الفعل بعدها ولم يحسن ذلك في **(لم)** وأخوتها؛ لأنَّها لم تقع في مواقع الأسماء فلم تشبهها)) [26].

ثالثها: أنَّ جواز حذف فعل **(قد)** ألحق **(لمّا)** بها تنظيرًا، جاء في النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب: ((يجوز حذف الفعل بعد **(لمَّا)**؛ لأنَّها جواب قد فعل، والحذف جائز مع قد نحو: (قُمْتُ **ولمَّا**)؛ أي: ولمَّا يقم و(قَدِمْتُ ولمَّا) قال الشاعر:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي: ولمَّا أكن كذلك، وذلك بشرط قرينة، بخلاف **(لم)**، فلا يجوز حذفه معها إلاَّ ضرورة)) [27].

رابعها: أنَّ الحذف جائز؛ لوروده في فصيح الكلام؛ بناءً على شرط البصريين في اشتراط التقعيد على المستفيض والمشهور، قال ابن عصفور: ((وقد يحذف الفعل بعد **(لمّا)**، أعني أنَّها انفردت بذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز ذلك في غيرها إلاّ في ضرورة)) [28].

خامسها: أنَّه يجوز حذف فعل **(لمّا)** إذا فُهِمَ المعنى [29]، قال ابن النحاس: ((وقد يحذف الفعل بعد **(لمَّا)** إذا فُهم المعنى)) [30] إذا عُلم هذا فإنَّ هذه العلل التي ذكرها العلماءُ، وإن كان ظاهرها التباين فإنَّها في حقيقتها ترجع إلى ثلاثة أصول في تقعيد العربية، ألا وهي النظير، والسماع، والقرينة وكلَّها يعضد بعضها بعضًا لمن فَهِمَ وتدبّر.

سادسها: أنَّ **(لمّا)** لا يجوز أن تقترن بـ**(إن)** الشرطية، خلافا لـ**(لَمْ)** [31]، فلا يجوز أن يُقال:(إن لمّا يكتب عاقبْه)، ويجوز ذلك في **(لم)**، قال تعالى: [فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ٢٤][32]. وقال I:[وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٣][33]. **فهل ذلك يجوّز اقتران (لم) بكل أدوات الشرط؟**

ظاهر قول الغلاييني يحتمله، فإنَّه قال: ((يجوز وقوع **(لم)** بعد أداةِ شرط، نحو: (إن لم تجتهد تندم). ولا يجوز وقوع **(لمّا)** بعدها)) [34]، بيد أنِّي لم أطلع على اقترانها إلاَّ بـ**(إنْ)**، فالسماعي يشترط وروده مقترنًا ببقية أدوات الشرط التي لم يطلع عليها، والقياسي يجوّز ذلك بداءة؛ قياسًا على المسموع، وكلا المذهبين له أنصار وأتباع.

وسابعها: أنَّ الفعل المنفي بـ**(لمّا)** متوقعٌ ثبوته، بخلاف الفعل المنفي بـ**(لَم)**، قال تعالى: [كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُ ٢٣] [35]، وقال جل جلاله[أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۖ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِيۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ٨] [36]. وكلا الأمرين واقع إنْ شاء الله، فالثانية تؤكد وقوع العذاب على المشككين في نبوة المرسلين، وصدق رسالاتهم، والأولى تؤكد أن ما قدّره الله مقضيٌ لا محالة، وإن استبطأه المبطّئون وفي تفسير قَوْلِهِ: [۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ][37]

قال الزمخشري في الكشاف: ((مَا فِي لَمَّا مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ آمَنُوا فِيمَا بَعْدُ.))[38]، وأقره ابن هشام في المغني[39]، وأنكر أبوحيان دلالة **(لمّا)** على التوقع فقال عقيب نقله كلام الزمخشري: ((وَهَبْ أَنَّ **(قَدْ)** تَدُلُّ عَلَى تَوَقُّعِ الْفِعْلِ، فَإِذَا نُفِيَ مَا دَلَّ عَلَى التَّوَقُّعِ فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَقَعُ بَعْدُ))[40].

وانتصر السّمين الحلبي للزمخشري بقوله: ((قال الشيخ ـــ يعني أبا حيان ـــ ولا أدري مِنْ أيِّ وجه يكونُ المنفيُّ بـ(**لَمَّا**) يقعُ بعدُ؟ قلت: لأنَّها لنفيِ (**قد فَعَلَ**) و(**قد**) للتوقع.)) [41]

بيد أنّ ابن عرفة أجاب بـأنّها ـ أي: (**لمّا**) لنفي الفعل الذي كان متوقعًا وقوعه، لَا لنفي التوقع فلم يزل التوقع ثابتًا متعلقًا بالمستقبل.)) [42]، وعضّد ابن عاشور كلام الزمخشري **بقوله:** ((وهذه الدّلالة على استمرار النفي إلى زمن التكلم تؤذن غالبًا بأنَّ المنفي بها متوقع الوقوع... وَهِيَ دَلَالَةٌ مِنْ مُسْتَتْبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ. وَهَذَا مِنْ دَقَائِقِ الْعَرَبِيَّةِ. وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو حَيَّانَ؛ وَالزَّمَخْشَرِيُّ حُجَّةٌ فِي الذَّوْقِ لَا يُدَانِيهِ أَبُو حَيَّان))[43].

وتوسّط النّسفي فقصر التوقع على بعض المذكورين في قَوْلِهِ تَعَالَى:[۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ] [44].

فقال: ((وفي (**لمّا**) معنى التوقع وهو دال على أنَّ بعض هؤلاءِ قد آمنوا فيما بعد)) [45]، فكأنَّهُ يشيرُ إلى نحو فهم أبي حيان ـــ **والله أعلم**.

ثامنها: أنّ (**لَمْ**) للنفي المُطلَقِ، فلا يجب استمرارُ نفيِ مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار كقوله تعالى:[لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣] [46]، ويجوز عَدَمه؛ ولذلك يصِحُّ أن تقول: لم أفعل ثمَّ فعلت

وأمَّا (**لمّا**) فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمانِ الماضي، حتى يَتصل بِالحالِ؛ ولذلك لا يصحُّ أن تقول: لمّا أفعلْ ثم فعلتُ؛ لأنَّ معنى قولكَ: لمّا أفعل، أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: ثم فعلتُ يناقضُ ذلك؛ لهذا تُسمّى (**حرفَ استغراقٍ**)؛ لأنَّ النفي بها يستغرق الزمانَ الماضيَ كلَّه [47].

(لمّا) بين البساطة والتركيب

اختلف النحاة في (**لمّا**) على مذهبين:

المذهب الأول: مذهبُ الجمهور[48]على أنَّها مركبة من (**لَمْ**) الجازمة، و(**ما**) الزائدة، قال الزمخشري في الفائق: (((لَمَّا) مركبة مِنْ (**لَمْ**) و(**ما**) هي نقيضة (قد) وتنفي ما تثبته من الخبر المنتظر.))[49]، وأصل هذا من كلام ابن جني فإنَّه قال: ((أَصْلُ (**لَمَّا**) (**لَمْ**) زِيدَتْ عَلَيْهَا (**مَا**) فصارت نفيا تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ، فَيَقُولُ الْمُجِيبُ بِالنَّفْيِ: لَمْ يَقُمْ، فَإِنْ قُلْ: قَدْ قَامَ، قلت: لَمَّا يَقُمْ، لَمَّا زَادَ فِي الْإِثْبَاتِ قَدْ، زَادَ فِي النَّفْيِ مَا، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا رَكَّبُوا (لَمْ) مَعَ (مَا) حَدَثَ لَهَا مَعْنًى وَلَفْظا، أَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّهَا صَارَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ظَرْفًا فَقَالُوا لَمَّا قُمْتَ قَامَ زَيْدٌ، أَيْ: وَقْتَ قِيَامِكَ قَامَ زَيْدٌ، وَأَمَّا اللَّفْظُ؛ فَلِأَنَّهُ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا دُونَ مَجْزُومِهَا، نَحْوَ جِئْتُكَ وَلَمَّا أَيْ وَلَمَّا تَجِئْ.))[50].

وقد نسب السهيليّ التركيب إلى أبي عليٍّ الفارسيّ[51] شيخ ابن جني، مستغربًا من هذا القول مستفهمًا عن وجهه، وذهب إلى أنَّها مشتقة من (**لَمَهَ**) إذ قال: ((وقد زعم الفارسي أنَّها مركبة من (**لم**) و(**ما**) وما أدري ما وجه قوله ؟، وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها...؛ لأنك تقول : (لمَمْتُ الشيءَ لمًّا) إذا ضممت بعضه إلى بعض وهذا نحو من المعنى الذي سبقت إليه (لَمَّا)؛ لأنَّه ربط فعلٍ بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب))[52].

المذهب الثاني ـ أنَّها بسيطة، ونسبه الألوسي والبيجوري للجمهور :

قال الألوسي: ((وَلَمَّا جازمة كـ (**لم**)..، والمشهور أنَّها بسيطة)) [53]، وقال البيجوري: ((واخْتُلِفَ هلْ لَمَّا بسيطةٌ أوْ مُرَكَّبَةٌ منْ (**لَمْ وما**)، والحقُّ أنَّها بَسيطةٌ كما هوَ مَذْهَبُ الجمهورِ)) [54]، بيد أنَّ كلام المرادي في الجني الداني، وشرحه على الألفية يدلُّ على أنَّه مذهب القِلَّة، ونحوه كلام ابن عقيل في شرحه على التسهيل[55]، غير أنَّ الأظهر كلام المرادي؛ لأنَّه أحدُ أعلام العربية وأدراهم بها.

إذا عُلِمَ هذا فظاهر صنيع النحاة في إيرادهم هذه الأمر في مسألة (**لمّا**) الجازمة أنَّه من خصائصها دون بقية أنواع (**لمّا**) بيد أن كلام العلماء يُفهم منه أنَّ هذا الاختلاف يعمُّ معانيها جميعًا.

قال الفرّاءُ: (((**لَمَّا**) وُضعت في معنى إلاَّ، فكأنها (**لَمْ**) ضمّت إليها (**ما**) وصارا جميعًا حرفًا واحدًا وخرجا من حدّ الجحد))[56]. قال أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي: ((وأمَّا (**لمَّا**) فمثلُ (**لمْ**) في الجزم قال الله عز وجل: [أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢][57]، فجزمت (**لمَّا**) كما جزمت (**لمْ**)، وإنَّما هي (**لم**) دخلت عليها (**ما**) فتغيرت بدخول (**ما**) عليها عن حال (**لم**) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لمَّا جئت جئتُ فصار بمنزلة ظرف من الزمان، كأنك قلت: حين جئت جئتُ، فمن ثَمَّ جاز أن تقول: جئتُ ولمَّا فلا تتبعها شيئًا، ولا يجوز ذلك في (**لمْ**) ، ولولا دخول ما عليها لم يجز ذلك فيها.))[58]

قال ابن جني: ((فإن قلت: فقد علمنا أنَّ أصل **لَمَّا** على ما وصفت (**لم، وما**) وهما حرفان وأمَّا الظرف فاسم، فكيف جاز للحرف أن يستحيل، فيصير اسمًا؟ قيل: كما استحال الاسم لما ركب مع الحرف، فاعتد مجموعهما حرفًا في قولهم: إذ ما تقم أقم، ألا ترى أنَّ سيبويه ذكر (**إذ ما**) في الحرف، وقرنها بـ(**إن**) في الشرط؟ وذلك أنَّ التركيب يحدث للمركبين حكمًا مستأنفًا، ويخلقه خلقًا مرتجلا)) [59].

وقال جامع العلوم: ((وأمَّا (**لمّا**) فهي من غرائب العربية؛ وذلك، لأنَّها في الأصل (**لم**) ضمت إليها (**ما**) فإذا دخلت على الفعل الماضي، فهو اسم بمنزلة حين، يستعمل ظرفًا... فإذا دخلت على الفعل المستقبل، فهي تجزمه، كقولك: لمّا يركب)) [60].

الوجه الثاني: (لمَّا) الشرطية (الحينية) الداخلة على فعل ماضٍ والخلاف في ماهيتها.

الْمذهب الأول: أنَّها حرف وجود لوجود وهو مذهب سيبويه [61] أو وجوب لوجوب قال أبوحيان الأندلسي: ((**لمَّا**: التعليقية حرف... والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب)) [62] فيقتضي وقوع الأمرين جميعًا عكس (**لو**)، نحو: (**لمَّا** جاءني زيدٌ أكرمتُهُ). **قال عنترة:**

لَمَّا رَآنِي قَدْ قَصدْتُ أُرِيدُهُ أَبْدَى نَوَجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمِ [63]

لمَّا: تقتضي جملتين مرتبطتين ببعضهما ارتباط فعل الشرط بجوابه؛ أي: وجدت ثانيتهما لوجود الأولى فإبداء النواجذ مسبب عن النزول.

المذهب الثاني: أنَّها ظرف بمعنى (**حين**)، وبه قال ابن السراج: ((تقول: لمَّا جئتَ جئتُ، فيصيرُ ظرفًا))[64]، وأبو عليّ الفارسي بقوله: ((قولك: لمَّا جئتَ جئتُ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت: حين جئتَ جئتُ.)) [65]، **قال امرؤ القيس:**

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا عَوَى إِنَّ شَأْنَنَا قَلِيلُ الْغِنَى إِنْ كُنْتَ لَمَّا تَمَوَّلِ [66]

لَمَّا: ظرفية بمعنى حين غير متطلبة جملتين متعلقة بالفعل(**قُلْتُ**) مبنية على السكون في محل نصب.

المذهب الثالث: أنَّها ظرف بمعنى (**إذ**)، وبه قال ابن مالك في التسهيل: ((إذا وَلِيَ (لمّا) فعلٌ ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب)) [67]، فقدم ظرفيتها على حرفيتها، وعدَّ المرادي ذلك من باب الجمع بين المذهبين [68].

وارتضاه ابن هشام في المغني من شواهدها قوله تَعَالَى:[فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ٦٧] [69]، وقوله تعالى:[وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ] [70].

وقوله تعالى:[فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ١٤][71].

واستدلّ بهذه الآية لمذهب سيبويه فقال: ((لأنَّها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إمَّا (قضينا) أو (دلَّهم) إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل (قضينا) مردود بأن القائلين بأنَّها اسم يزعمون أنَّها مضافة إلى ما يليها،

والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل (دلَّهم) مردود بأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنَّه لا موضع لها هنا من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية)) [72].

معاني (لمّا) الشرطية

(لمَّا) تدل على ربط واقع بواقع، وعن هذا قيل: هي حرف وجوب لوجوب، وقال بعضهم: حرف وجود شيء لوجود غيره، وبعضهم يقول: إذا كانت الجملتان مثبتتين، كانت حرف وجوب لوجوب أو منفيتين نحو: لمَّا لم يقم لم أقم، كانت حرف امتناع لامتناع، وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو: لمَّا قمت لم أقم، كانت حرف امتناع لوجوب. وفي الحقيقة يرجع كله لما سبق، من أنَّها حرف وجوب لوجوب [73]، فتأمل.

أنواع جواب (لمّا) الشرطية

النوع الأول: الفعل الماضي، مثبتًا كان، نحو: **(**لمَّا قام زيد قام عمرو) أو منفيًا بما، نحو: **(**لمَّا قام زيد ما قام عمرو)، وهو محل وفاق بين العلماء، قال السيوطي: **((**وَيكون فعلا مَاضِيًا اتِّفَاقًا)) [74].

نحو قوله تَعَالَى: [وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا ٦٧]وقوله:[مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧] [76]، وقوله [:I فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضۡلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ٧٦][77].

النوع الثاني: الفعل المضارع [78]، وجوزه ابن عصفور [79] في نحو قوله تعالى: [فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ ٧٤]، [80]، وَالْجُمْهُور أولوه بالماضي؛ أَي: جادلنا أو الْجَوَاب مَحْذُوف؛ أَي: أقبل يجادلنا.

النوع الثالث: الجملة الاسمية، وجوز ذلك ابن مالك [81]مقرونة بـ**(الْفَاءِ)**، كقوله تعالى: [وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوۡجٞ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ][82].

أو بـ **(إذا)** كقوله عز وجل: [فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ٦٥]، [83]، وقوله: [فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَضۡحَكُونَ ٤٧] [84].

وقوله عز وجل:[فَلَمَّا رَأَوۡهَا قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ ٢٦]. [85]. وَأجيبَ بأن الْجَواب مَحْذُوف، قال ناظر الجيش: ((لا دليل له عليها؛ لأنَّا ندّعي أنَّ الجواب في الآية الشريفة محذوف، والتقدير: فلمَّا نجاهم إلى البرِّ انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير مقتصد فحذف

الجواب وحذف المعطوف الذي هو: ومنهم غير مقتصد؛ لدلالة قوله تعالى: [وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ٣٢] [86] عليه.))[87].

حذف جواب (لمَّا) الشرطية

قد يحذف جَواب (لمّا) الشرطية لدَلِيل؛ قاعدة النحاة المطردة: (وحذف ما يُعلم جائز) ومن ذلك قوله تعالى: [فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ١٥]، قيل: جواب (**لمّا**) محذوف والتقدير: أنجيناه وحفظناه [89].

وقيل: ((جواب (لمَّا) مضمر تقديره: فلمَّا ذهبوا به نجيناه أو حفظناه))[90]، وقوله سبحانه: [وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ][91]، قال مكي:((جَوَاب (**لمَّا**) مَحْذُوف تَقْدِيره: نبذوه أو كفرُوا بِهِ))[92] وقال الزجاج:((وجوابُ (وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ) محذوف؛لأنَّ معناه معروف دلَّ عليه (فَلَمَّاجَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ))[93]، وقوله تعالى:[فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ١٠٣][94].

قال زكريا الأنصاري: ((جواب (**لمَّا**) محذوفٌ؛ أي: استبشرا واغتبطا؛ شكرًا لله تعالى على ما أنعم به عليهما من الفداء)) [95] هذا رأي البصريين، بيد أن للكوفيين رأيًا آخر، قال الفراء في آية الصافات: ((يُقال أين جواب قوله: (**فَلَمَّا أَسْلَما؟**) وجوابها في قوله (**وَنَادَيْنَاهُ**)، والعرب تُدخل الواو في جواب (**فلمّا**).))[96]، وقال في آية يوسف: ((وربّما أدخلت العرب فِي مثلها الواو، وهي جَواب كقوله فِي أول السورة: [فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ][97]، والمعنى ــ والله أعلم ــ أوحينا إِلَيْهِ، وهي فِي قراءة عبد الله [98].

ونسب العكبري نحو هذا التخريج في إعرابه للكوفيين عامة[99] ومن وقوف الهبطي التي تدخل تحت حذف باب جواب(**لمَّا**) في قوله تعالى:[مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ١٧][100]، حيث إنَّه وقف على (مَا حَوْلَهُۥ) واستأنف بـ(ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ) وهو وقف كاف، وبه قال الألوسي[101]. قال الطبري: ((فإن قال لنا قائل: إنك ذكرتَ أنّ معنى قوله تعالى: [مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ، خَمدتْ وانطفأتْ وليس ذلك بموجود في القرآن. فما دلالتك على أنّ ذلك معناه؟ قيل: قد قلنا إنّ من شأن العرب الإيجاز والاختصار إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذفتْ وتركتْ، كما قال **أبو ذؤيب الهذلي:**

عَصَيْتُ إليهَا الْقَلْبَ، إنِّي لأمرِهَا سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابها (102)

يعني بذلك: فما أدري أرشدٌ طِلابُها أم غَيٌّ، فحذف ذكر (أم غيٌّ) إذ كان فيما نطق به الدلالة عليها))[103]، وفي منار الهدى في بيان الوقف والابتدا:(أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ)، وهو وقف جائز على أن جواب (**لمَّا**) محذوف، وعليه فلا كراهة في الابتداء بقوله:(ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ)[104].

توكيد (لمَّا) الشرطية بـ(أنْ وإنْ)

يختلف معنى (لمّا) بين كونها مجردة، ودخولها على (**أن**) تبعًا لقاعدة الزيادة في المبنى يتبعها الزيادة في المعنى، كقوله تعالى:[فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا][105]. وقوله:[وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ٣٣][106]. فـ(**لمّا**) حرف وجود أو حرف وجوب، فإذا دخلت على (**أنْ**) عاضدتها في تأكيد هذا المعنى، قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((**أنْ** صلة أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنَّه قيل: كما أحسَّ بمجيئهم، فاجأته المساءة من غير ريث؛ خيفةً عليهم من قومه)) [107].

ونقله عنه الزركشي في كشافه القديم فقال: ((مِنْ شَأْنِهَا ـــ أي لمّا ـــ أَنْ تَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ نَاصِبُهَا قَدْ تَعَلَّقَ بِعَقِبِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ خَافِضَتُهُ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ وَإِذَا انْفَتَحَتْ أَنْ بَعْدَهَا أَكَّدَتْ هَذَا الْمَعْنَى وَشَدَّدَتْهُ، وَذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بقوله وَنَرَاهُ مَبْنِيًّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا][108].

الْآيَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: ((لَمَّا أَبْصَرَهُمْ لَحِقَتْهُ الْمَسَاءَةُ وَضِيقُ الذَّرْعِ فِي بَدِيهَةِ الْأَمْرِ وَغُرَّتِهِ)) [109].

ونقل ابن هشام عن ابن الحاجب جواز زيادة (إن) المكسورة إثر (لمّا) وسهّاه، قال في المغني: ((وزعم ابن الحاجب أنَّها ـ أي إن المكسورة ـ تزاد بعد (لمّا) الإيجابية، وهو سهو وإنَّما تلك (أن) المفتوحة))[110].

وتعقبه الدماميني بقوله: ((وجزم المصنّف بالسهو من غير تثبت يستند إليه غير مناسب، فابن الحاجب إمام ثقة، وقد نقل هذا الحكم فيُقبل، ولا يدفع بمجرد السهو، ولم أر أحدا من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقاد، بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه، وقال الرضي: زيادة المفتوحة بعد (لمَّا) هي المشهورة، تقول: (لمَّا أن جلستَ جلستُ فتحًا وكسرًا، والفتح أشهر [111])) [112].

بيد أن السيوطي في الفتح القريب نافح عن ابن هشام، فقال: ((الحق ما قاله ابن هشام، وابن الحاجب وإن كان ثقة فهو ليس معصوم من السهو، وكل يؤخذ منه ويترك إلا صاحب القبر وسكوت شارحيه عليه؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الاطلاع على المذاهب والنقول، وإنَّما قصارى أمرهم المعقول والبحث في الحدود والتعاليل، ولو شرحها كأبي حيان ونحوه لم يسكت، وموافقة الرضي له من باب التقليد، وكيف يقبل من ابن الحاجب ذكر حكم لم يذكره أحد من النحاة قبله، ولا هو ممن شافه العرب العُرباء، وسمع ذلك منهم، ثم أين الشاهد على ذلك من القرآن والكلام الفصيح، فلا شبهة إذن في أنَّه سهو سرى إليه من (أن) المفتوحة، وعذره في ذلك أنَّه اختصر كافيته من المفصل، وصاحب المفصل قرن بين (إن و أن) في محل واحد، فمن هنا حصل الالتباس))[113].

يقول الخوارزمي: ((بيد أني راجعت كلام صاحب المفصل فلم أجده يقارن بين (إن وأن) في الزيادة بعد (لمّا)..)) [114]، على أن ابن الحاجب نصّ [115] في شرح مقدمته الكافية أن الفتح هو المشهور، والظنّ أنه لا يقول ذلك إلاَّ بعد نقل وإن قلّ، فليس من شروط الفصاحة عند النحاة الكثرة بل الثبوت.

لكنَّ الفائدة من تعقيب ابن هشام التأكيد على أنَّ للعلم حرمة ولا يقبل إلاَّ بدليل، وإن كان ذلك المتعقَّب إمام في أحد الفنون، وتعاقب الأئمة على كتابه شرحًا ونقدًا وتهذيبًا، وما قاله العالم السيوطي ليس لكل من هبَّ ودبَّ أن ينفخ به أوداجه، فإنَّ للعلمِ والعلماءِ مهابةً.

الوجه الثالث: (لمّا) الإيجابية أو الاستثنائية.

(لمّا) تكون حرف استثناء بمعنى **(إلاَّ)** ولا تستعمل إلاَّ في موضعين هما القسم وبعد حرف الجحد[116]، وتدخل على الجملة الاسميّة، قال الفرّاءُ: ((**لَمَّا**، وُضعت في معنى (**إلاَّ**) فكأنها (**لَمْ**) ضمّت إليها (**ما**) وصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجا من حدّ الجحد))[117]، هو معنى تسميتها بـ(**الإيجابية**)[118]؛ لخروجها في سياق القصر من النفي إلى الإيجاب ومن شواهدها قوله تعالى:[وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ]۟[119]، وقوله تعالى:[وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ٣٢][120]، وقوله تعالى:[إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ٤][121]، وقوله تعالى:[وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ٣٥][122]، على قراءة من شدد (الميم) في جميعهًا، وخفف (إن)، وقد قرئ ذلك كلّه أيضًا بالتخفيف[123] فيخرج عن هذا الباب.

ولها أدلة أخر سماعية كبعض القراءات المروية عن عبد الله بن مسعود في قوله

تعالى: [وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ١٦٤][124]، وقال سبحانه:[إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ١٤][125].

فقد رُوي أنَّه قرأ (**إلاَّ**)، (**لمّا**) [126] فيهما، فهذا نصٌّ على مجيء (**لمَّا**) بمعنى (**إلاَّ**).

ومنها أنَّها لغة هذيل، قال الأزهريّ: ((تكون لمَّا بمعنى إلّا في قولك: سألتك لَمَّا فَعَلْت، وإلّا فَعَلْت، وهي في لغة هذيل بمعنى (إلاَّ) إذا أجيبَ بها إن التي هي للجَحْد كقول الله عزَّ وَجلّ: [إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ٤])) [127]، ومثله قول الله عزَّوجلّ:[وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ] والمعنى ما كلٌّ إلاَّ جميع لدينا. [128].

ولها أدلّة **قياسية**، قال الفرّاءُ: ((**لَمَّا**، وُضعت في معنى (إلاَّ)، فكأنها (**لَمْ**) ضمّت إليها(**ما**) وصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجا من حدّ الجحد)) [129]. وأنكر الجوهري مجيء (**لمّا**) بمعنى (**إلاَّ**) في العربية، قال في الصحاح: ((وقول من قال **لمَّا** بمعنى **إلاَّ**، فليس يعرف في اللُّغة)) [130]، وعلى إنكاره يُحمل قول[131] من أوّل (**لمّا**) في الآيات السابقة على (**لمّا**) الجازمة.

بيد أن المثبت مقدم علي النافي؛ لأنَّه معه زيادة علم؛ كما أنَّ الأصل عدم الإضمار والتأويل خاصة إذا كان السياق يُظاهرُ ذلك، فإن خُففت (الميم) من (لمّا) فللآيات إعرابٌ آخر يطول ذكره وقد استوعبته داووين معاني القرآن وتفاسيره، وحجج القراءات، وعللها.

الفرق بين أقسام (لمَّا) الثلاثة، من جهة اللَّفظ

إنَّ الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى.

والتي بمعنى (**إلاَّ**) لا يليها إلا ماضي اللَّفظ، مستقبل المعنى.

والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ(**لم**) [132].

مسميات (لمّا)

الناظر في كتب النحو يجد أن العلماء [133] تفنّنوا في تسمية أقسام (**لمّا**) ونوّعوا في تسمياتها لأغراض ومآرب نحوية، ومعنوية، جمعتها ـ هَهُنا ـ تنبيها عليها وتنويها بها؛ إتمامًا للبحث وتذييلًا **الاستغراقية:** وهي الجازمة النافية؛ لأن نفيها يستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي حتى يتصل بالحال الجازمة التي بمعنى (**لمْ**)، وهي النافية.

الحينية: وهي التي تستعمل للدلالة على ظرف الزمان (**حين**)

التوقيتية: وهي الحينية نفسها.

الظرفية: وهي الحينية نفسها.

الوجودية: وهي الحينية نفسها.

الرابطة: وهي الظرفية نفسها؛ تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية.

الإيجابية: وهي الاستثنائية.

النافية: وهي الجازمة.

التعليقية: وهي الرابطة نفسها؛ تعلق جملة بأخرى.

إذا عُلم هذا فالاستثنائية والإيجابية بمعنى، والجازمة، والنافية، والاستغراقية بمعنى ثانٍ، والحينية والرابطة، والظرفية، والوجودية، والتوقيتية، والتعليقية بمعنى ثالث.

الخاتمة :

الحمد لله الذي تتمُّ النِّعمُ بحمده وصلَّى الله وسلم على خير خلقه محمد بن عبد الله، ففي ختام هذه الورقة البحثية، والتي حاولنا من خلالها تبيان أنواع (**لمَّا**) ودراسة الفروق بينها وجمع ما أمكن من أشتاتها لا ندَّعي استيعاب كل جوانب الموضوع، والنَّفاذ إلى جميع دقائقه، بل نرجو من الله العليّ القدير أنْ نكون وفقنا لإبراز أهمِّ ما يتعلق به لطلبة العلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش :

1 ـ ينظر: لسان العرب لابن منظور: 4079/5، دار المعارف، القاهرة، د.ط. ت. مادة (لمم)
2 ـ كتاب الأُزْهيّة في علم الحروف، علي بن محمد النّحوي الهروي: 198، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط/2، 1413ه/1993م.
3 ـ ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزَّمخشري: 424/1، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/1، 1414ه/1993م.
4 ـ ينظر: الكتاب لسيبويه: 223/4، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/2، 1402هـ/ 1982م.
5 ـ ينظر: فصول في النحو والصرف، محمد علي سلطاني، منى إلياس: 17، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، د.ط، 1408هـ/1988م.
6 ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1642/3، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط/1، 1402ه/1982م.
7 ـ يقول أبو حيان: «ولا يحتاج إلى تقييد (لمَّا) بقوله: الجازمة؛ لأنَّها لا تدخل على المضارع إلاَّ وهي جازمة» التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان: 104/1، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1، 1419ه/1998م.
8 ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 82/4، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط/2 1416ه/ 1996م.
9 ـ سورة آل عمران: 142.
10 ـ سورة التوبة: 16.
11 ـ شرح قطر الندى وبل الصّدى، لابن هشام الأنصاري: 115، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت لبنان، 1424هـ/2004م.
12 ـ شرح الرضي على الكافية: 83/4.
13 ـ سورة الشعراء: 18.
14 ـ سورة الشرح: 1.
15 ـ ديوان عمر بن كلثوم: 84، تح: اِميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط/2، 1416ه/ 1996م.
16 ـ ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي: 40، تح: شعبان عبد الوهاب محمد وآخرون، مطبعة أم القري، د.ط.ت.
17 ـ الفائق في غريب الحديث: 424/1.
18 ـ سورة ص: 8.
19 ـ سورة عبس: 23.
20 ـ الأصول في النحو، لابن السراج: 157/2، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/3 1417ه/1997م.

21 ـ سورة سبأ: 14.
22 ـ سورة البقرة: 17.
23 ـ درج الدّرر في تفسير الآية والسور، للجرجاني: 112/1-113، تح: وليد بن أحمد بن صالح، إيَّاد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط/1، 1429هـ/2008م.
24 ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 103/1.
25 ـ شرح المفصل لابن يعيش: 111/8، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت.
26 ـ المسائل المشكلة، للفارسي: 118، تح، يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1424ه/ 2003م.
27 ـ النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي ابن أبي قاسم: 2/ 959، تح: محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، اليمن، ط/1، 1424ه/2004م.
28 ـ إيضاح المشكل من المقرب، لابن عصفور: 220/1، تح: جميل عبد الله عويضة، د.ط، 1428ه/2007م.
29 ـ ينظر: المقرب لابن عصفور: 271/1، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط/1392،1هـ/ 1972م
30 ـ التعليقة على المقرب، لابن النحاس: 440، تح: جميل عبد الله عويضة، عمان، الأردن، ط/1، 1424ه/ 2004م.
31 ـ ينظر: شرح الدّماميني على مغني اللبيب، للدّماميني: 192/2، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، لبنان، ط/1، 1428ه/2007م.
32 ـ سورة البقرة: 24.
33 ـ سورة المائدة: 73.
34 ـ جامع الدروس العربية، مصطفى للغلاييني: 184/2، تح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت لبنان ط/28، 1414ه/1993م.
35 ـ سورة عبس: 23.
36 ـ سورة ص: 8.
37 ـ سورة الحجرات: 14.
38 ـ ينظر: الكشاف للزمخشري: 1042/26، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/3 1430ه/2009م.
39 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: 279/1، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث بيروت، لبنان، د.ط.ت.
40 ـ البحر المحيط، لأبي حيان: 169/8، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط/1، 1423ه/2002م.
41 ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبي: 10/ 13، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط.ت.

42 ـ تفسير ابن عرفة، لأبي عبد الله محمد بن عرفة: 4/ 50، تح: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط/1، 2008م.
43 تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور: 265/26، الدار التونسية للنشر، تونس، ط/1، 1984م.
44 سورة الحجرات: 14.
45 تفسير النسفي المسمى " مدارك التنزيل وحقائق التأويل " لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي: 358/3، تح: يوسف علي بديوي، ومحي الدين ديب متو، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط/1، 1419ه/1998م.
46 سورة الإخلاص: 3.
47 ينظر: جامع الدروس العربية: 184/2.
48 ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: 127/3، تح: محمد كامل بركات، دار المدني، جدّة، ط/2، 1405ه/1984م. والجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: 593، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1413هـ/1992م.
49 الفائق في غريب الحديث: 1/ 424.
50 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني: 312/2، تح: علي النجدي ناصيف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1415هـ/1994م.
51 ينظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: 319، تح: حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط/1، 1389ه/ 1969م.
52 نتائج الفكر في النحو، للسهيلي: 98، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط/1، 1412ه/1992م.
53 روح المعاني (في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) للألوسي: 103/2، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، د.ط.ت.
54 فتح ربّ البرية على الدّرة البهية نظم الآجرومية، للشيخ شرف الدّين الأنصاري: 88، شرح: إبراهيم بن محمد البيجوري، ط/1، 1434ه/2013م.
55 ـ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 127/2، والجنى الداني في حروف المعاني: 594. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 1274/3، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/1، 1422هـ/2001م.
56 ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي: 445/4، تح: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1412هـ/1992م.
57 ـ سورة أل عمران: 14.
58 ـ الإيضاح العضدي: 319.
59 ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 312/2.
60 ـ شرح اللّمع الأصفهاني:651، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبأة، دار الثقافة والنشر بالجامعة، السعودية، ط/1، 1411ه/1990م.

61 ـ ينظر: الكتاب: 98/1.
62 ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 1896/4، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418ه/1998م.
63 ـ ديوان عنترة: 212، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، القاهرة، 1964م
64 ـ الأصول في النحو، لابن السراج: 157/2.
65 ـ الإيضاح العضدي: 319.
66 ـ ديوان امرئ القيس: 118، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/5، 1425ه/ 2004م.
67 ـ شرح التسهيل، لابن مالك: 101/1، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ط/1، 1410ه/1990م.
68 ـ ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني: 594.
69 ـ سورة الإسراء: 67.
70 ـ سورة القصص: 23.
71 ـ سورة سبأ: 14.
72 ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: 58.
73 ـ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 198/3,
74 ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: 163/2، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/1، 141ه/1998م.
75 ـ سورة الإسراء: 67.
76 ـ سورة البقرة: 17.
77 ـ سورة التوبة: 76.
78 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 278/1.
79 ـ ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 109/1.
80 ـ سورة هود: 74.
81 ـ في الجنى الداني في حروف المعاني: 596: (وزاد ابن مالك في التسهيل أن جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، وماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً. قال الشيخ أبو حيان: ولم يقم دليل واضح على ما ادعاه.)
82 ـ سورة لقمان: 32.
83 ـ سورة العنكبوت: 65.
84 ـ سورة الزخرف: 47.
85 ـ سورة القلم: 26.
86 ـ سورة لقمان: 32.

87 ـ شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش: 4458/9 تح: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط/1، 1428ه/2007م.
88 ـ سورة يوسف: 15.
89 ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 385/4، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط/3، 1404ه/ 1984م.
90 ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي: 600/1، تح: محمد أحمد الدّالي، مطبعة الصباح دمشق، 1415ه/1994م.
91 ـ سورة البقرة: 89.
92 ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي: 61/1، تح: ياسين محمد السواس، مجمع اللغة العربية، دمشق د. ط، 1394هـ/1974م.
93 ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 171/1، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/1 1408ه/1988م.
94 ـ سورة الصافات: 103.
95 ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، لأبي يحي زكريا الأنصاري: 483، تح: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط/1، 1403ه/1983م
96 ـ معاني القرآن للفراء: 390/2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/3، 1403ه/1983م.
97 ـ سورة يوسف: 15.
98 معاني القرآن للفراء: 50/2.
99 ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري: 467/2، تح: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط/1، 1422ه/2001م.
100 ـ سورة البقرة: 17.
101 ـ ينظر: روح المعاني، للألوسي: 165/1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، د.ط.ت.
102 ـ ديوان الهذليين: 71، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/2، 1995م.
103 ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري: 327/1، تح: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط/2، د.ت.
104 ـ منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا، لأحمد بن محمد الأشموني: 39، تح: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1422ه/2002م.
105 ـ سورة يوسف: 96.
106 ـ سورة العنكبوت: 33.
107 ـ تفسير الكشاف: 819.
108 ـ سورة العنكبوت: 33.
109 ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي: 385/4.
110 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 25/1.

111 ـ شرح الرضي على الكافية: 434/4.
112 ـ شرح الدماميني على المغني: 107/1.
113 ـ الفتح القريب (حاشية على مغني اللبيب): 308، تح: عبد الله أحمد محمود الشنقيطي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، العام الجامعي: 1418ه/1419 ه.
114 ـ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير) للخوارزمي: 245/3، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/1، 1990م.
115 ـ شرح المقدمة الكافية في الإعراب، لابن الحاجب: 991/2، تح: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط/1، 1415ه/1997م.
116 ـ ينظر: كتاب الأُزْهيّة في علم الحروف: 189.
117 ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 445/4.
118 ـ ينظر: مغنى اللبيب: 490/3.
119 ـ سورة هود: 111.
120 ـ سورة يس: 32.
121 ـ سورة الطارق: 4.
122 ـ سورة الزخرف: 35.
123 ـ ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: 291/2، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.ت.
124 ـ سورة الصافات: 164.
125 ـ سورة ص: 14.
126 ـ المغني في القراءات، لمحمد بن نصر بن الدهان النوزاوازي: 1578/1 ـ 1579 تح: محمود بن كابر بن عيسى، الجمعية العلمية السعودية، ط/1، 1439ه/2018م.
127 ـ تهذيب اللغة، للأزهري: 344/15 ــ 345، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، د.ط، 1967 م
128 ـ ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن محمد بن الحسن الصنغاني: 148/6، تح: إبراهيم إسماعيل الأبياري، ومحمد خلف الله أحمد، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1979م.
129 ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 445/4.
130 ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: 5/ 2033، تح: أحمد عبد الغفار عطّار، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط/3، 1404ه/1984م.
131 ـ ينظر: النشر في القراءات العشر: 291/2.
132 ـ ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 597.
133 ـ ينظر: ارتشاف الضرب: 1896/4، ومغنى اللَّبيب: 485/3.